

واشنطن تحاصر فروع بنك مصر بالإمارات بمادة في قانون الإرهاب وتستثني المقر الرئيسي بالقاهرة



الأربعاء 2 سبتمبر 2026 10:00 م

أعلن وزير الخزانة الأمريكي سكوت بيسنت يوم الثلاثاء في مدينة آشفيل بولاية نورث كارولينا أن واشنطن حصرت إجراءاتها المقترحة في فروع بنك مصر بالإمارات بعد اتهامها بتمويل معاملات تتجاوز 1.8 مليار دولار لشبكات إيرانية مع استبعاد البنك الأم في القاهرة من نطاق القيود

ربطت الواقعة اسم بنك حكومي مصري بإحدى أكبر حملات الضغط المالي الأمريكية على إيران بينما اكتفى البنك المركزي المصري بالتأكيد أن الإجراء لا يشمل عمليات بنك مصر داخل البلاد من دون نشر نتائج مراجعة مستقلة تشرح كيف مرت الأموال المشتبه بها عبر فروع يملكها بنك تابع للدولة

معاملات تلاحق البنك

وبحسب وزارة الخزانة الأمريكية رصدت شبكة إنفاذ قوانين الجرائم المالية معاملات نفذتها فروع بنك مصر الخمسة في الإمارات لمصلحة 103 شركات يشتبه في عملها ضمن شبكة الظل المصرفية الإيرانية خلال الفترة الممتدة من يناير 2024 إلى يونيو 2026 بقيمة تقارب 1.8 مليار دولار

ووفقًا للتقديرات الأمريكية مرت نحو 520 مليون دولار من تلك المعاملات خلال الأشهر الاثني عشر المنتهية في يونيو 2026 بينما بلغت أصول فروع بنك مصر بالإمارات نحو 6 مليارات دولار بنهاية ديسمبر 2025 وهو ما وضع حجم التدفقات المشتبه بها في نطاق يصعب اعتباره نشاطًا هامشيًا

وتحديداً قالت الخزانة إن بعض الشركات استخدمت حساباتها لشراء الدولار وتحريك أموال جهات مرتبطة بوزارة الدفاع الإيرانية والحرس الثوري وشبكات صرافة خاضعة للعقوبات بينما أكدت أن هذه الاتهامات تستند إلى معلومات مالية غير معلنة وتحليل لحركة المعاملات خلال الفترة المحددة

وعلى سبيل المثال أورد الإخطار الأمريكي اسم شركة ألبا التجارية المسجلة في الإمارات وقال إن بنك مصر الإمارات نفذ لها معاملات تتجاوز 32 مليون دولار بين عامي 2024 و2025 قبل أن تدرجها واشنطن في سبتمبر 2025 ضمن الجهات المتهمه بمساعدة وسيط مالي إيراني معاقب

وفي تقييمه للإجراء أوضح خبير الامتثال المالي ميكيلانجلو فريجو أن القرار الأمريكي ما زال مقترحاً وليس قاعدة نهائية لكنه يستهدف أخطر التدابير المتاحة قانونيًا وهو قطع حسابات المراسلة الأمريكية بما يجعل معالجة الأمر كعقوبة نافذة فوراً غير دقيقة قانونيًا رغم خطورة آثاره المصرفية

استثناء يحمي القاهرة

في المقابل أكد بيسنت أن واشنطن لم تفرض عقوبات شاملة لأنها لم ترد امتداد التدابير إلى بنك مصر الأم موضِّحاً أن الخزانة استخدمت المادة 311 من قانون مكافحة الإرهاب الأمريكي لاستهداف عمليات الفروع الإماراتية من دون إضافة البنك المصري إلى قائمة تجميد الأصول

وبالتالي اقترحت شبكة إنفاذ قوانين الجرائم المالية منع المؤسسات الأمريكية من فتح حساب مراسلة لبنك مصر الإمارات أو الاحتفاظ به مع إلزامها باتخاذ خطوات معقولة لمنع مرور معاملاته بصورة غير مباشرة عبر حسابات بنوك أجنبية أخرى إذا تحول المقترح إلى قاعدة نهائية نافذة

لكن الباحث الاقتصادي تيموثي كالداس نائب مدير معهد التحرير لسياسات الشرق الأوسط حذر من أن محاولة فصل فروع الإمارات عن البنك الأم لا تضمن احتواء الأضرار لأن إدارات الامتثال الدولية قد توسع تدقيقها في جميع المعاملات المرتبطة باسم بنك مصر حتى خارج الحدود المحددة أمريكياً

وفي الوقت نفسه يحافظ الاستثناء على قدرة المقر الرئيسي في القاهرة وفروع البنك خارج الإمارات على إجراء تعاملات بالدولار ولا يشمل التجميد الفوري للممتلكات غير أن السمعة المصرفية لا تخضع للحدود القانونية نفسها وقد تدفع بنوكاً دولية إلى زيادة الفحص أو تقليص تعاملاتها الاحترازية

ومع ذلك يظل القرار في مرحلة الاقتراح ويخضع لفترة تعليقات عامة مدتها 30 يومًا تنتهي في 1 أكتوبر 2026 قبل إصدار قاعدة نهائية محتملة وهو فارق تجاهلته عناوين وصفت الخطوة بأنها عقوبات مكتملة رغم أن بنك مصر لم يدرج رسميًا على قائمة الكيانات المحظورة

رقابة تتحرك متأخرة

وبعد الإعلان قالت إدارة بنك مصر إن فروعها في الإمارات تواصل تقديم الخدمات والوفاء بالتزاماتها وفق القواعد المعمول بها وإنها تراجع الإخطار وتتواصل مع وزارة الخزانة الأمريكية لكنها لم تنشر ردًا تفصيليًا على اتهام الفروع بخدمة 103 شركات أو توضيح إجراءات فحص المستفيدين الحقيقيين

وعقب ذلك أطلق مصرف الإمارات المركزي فحجًا عاجلاً ومتخصصًا يشمل مراجعة معمقة للمعاملات خلال الفترة التي حددتها السلطات الأمريكية مؤكِّدًا أن البنوك المرخصة مطالبة بعدم تعريض النظام المالي الإماراتي لمخاطر السمعة أو إساءة استخدام بنيته المصرفية في معاملات تخالف القواعد الدولية

أما البنك المركزي المصري فاكتمل بالتنسيق مع نظيره الإماراتي ووزارة الخارجية والتشديد على أن الإجراء يخص الفروع الإماراتية وعلاقاتها المصرفية بالدولار من دون إعلان تحقيق مصري مستقل أو تحديد المسؤولية الإدارية داخل بنك مملوك للدولة وهو رد لا يجب عن أصل الاتهامات الأمريكية

وفي هذا السياق رأى مايكل جاكوبسون الباحث المتخصص في مكافحة تمويل الإرهاب بمعهد واشنطن أن الأداة المستخدمة قوية لكنها محدودة وأنها قد تكون مدمرة لنشاط الفروع المستهدفة إذا أصبحت نهائية بينما تستطيع الشبكات الإيرانية نقل تعاملاتها إلى مؤسسات أخرى ما لم تتبعها حملة أوسع وطويلة

وبالتوازي فرض مكتب مراقبة الأصول الأجنبية عقوبات منفصلة على رضا محمد تائيدي مدير فرع بنك ملي الإيراني في دبي وعلى شركة كامينج التجارية في هونغ كونغ بتهمة تسهيل غسل أموال مرتبطة بشركة صرافة إيرانية معاقبة وهي عقوبات نافذة تختلف قانونيًا عن الإجراء المقترح ضد بنك مصر الإمارات

وأخيرًا تكشف القضية أن استثناء المقر الرئيسي من العقوبة لا يمحو الأسئلة المتعلقة برقابة الحكومة على بنك تملكه الدولة ولا يبرر صمتها عن تفاصيل معاملات بقيمة 1.8 مليار دولار لأن حماية أموال المودعين وسمعة القطاع المصرفي تتطلب إعلان نتائج التحقيق والمحاسبة بدل الاكتفاء بطمأنة مؤقتة